

Distr.: General
16 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١١٧ من جدول الأعمال
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طياً رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إليكم من وزير الخارجية في جمهورية مقدونيا، أنطونيو ميلوشوسكي (انظر المرفق). وتأتي هذه الرسالة رداً على رسالة وجهها إليكم وزير الخارجية في الجمهورية الهلينية، ديميتريس ب. دروتساس، مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أحييت إليكم برسالة من الممثل الدائم للجمهورية الهلينية لدى الأمم المتحدة، أناستاسيس ميتسياليس، مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عملتم على تميمها في الوثيقة (A/65/667-S/2010/672) المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سلوبودان تاشوفسكي
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بشأن الرسالة الموجهة من سعادة السيد ديميتريس ب. دروتساس، وزير الخارجية في الجمهورية الهلينية، المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/667-S/2010/672، المرفق).

وأود بدايةً أن أشير إلى الفارق الزمني الكبير بين تاريخ الرسالة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) وتاريخ تعميمها (أحيلت الرسالة إليكم برسالة من الممثل الدائم للجمهورية الهلينية لدى الأمم المتحدة، أناستاسيس ميتسياليس، مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وعملت على تعميمها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

وتورد تلك الرسالة عددا من التأكيدات المغلوطة المتعلقة ببلدي سواء من الناحية القانونية أو من حيث الوقائع والتي أرى لزاماً عليّ الرد عليها. الادعاء الأول غير الدقيق هو أن جمهورية مقدونيا لم تفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل بشأن الخلاف على اسم بلدي. والادعاء الثاني هو الزعم بتورطنا في ممارسات "إضفاء صفة القدم" و "استفزاز"، في خرق للاتفاق المؤقت الموقع بين الجمهورية الهلينية وجمهورية مقدونيا عام ١٩٩٥. إن جمهورية مقدونيا ترفض بشدة هذين الادعاءين اللذين يستندان إلى تشويه جذري لعرض الوقائع والقانون.

فبالنسبة إلى المفاوضات بشأن الخلاف على اسم بلدي، شاركت جمهورية مقدونيا مشاركة فعالة وبنّاءة بحسن نية في المفاوضات منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، من خلال عملية الوساطة التي قادها في الآونة الأخيرة المبعوث الشخصي، ماثيو نيمتز. وفي سياق تلك المفاوضات، قبلت جمهورية مقدونيا عددا من المقترحات التي طرحها السيد نيمتز كأساس للتوصل إلى حل، بينها اقتراح "جمهورية مقدونيا (سكوبية)" المقدم في آذار/مارس ٢٠٠٨، والذي رفضته للأسف الجمهورية الهلينية.

وقد شكل قبول هذه المقترحات خروجاً من جانب بلدي عن موقفه التقليدي، وذلك بهدف تيسير التوصل إلى حل مقبول من الطرفين. ونحن سعيين، بتقديمنا هذه التنازلات، إلى تهدئة الهواجس اليونانية، مسترشدين في ذلك بروح ملؤها حسن النية وعلاقات حسن الجوار. كما كررنا مرارا التزامنا الراسخ بعملية التفاوض وتصميمنا على تسوية الخلاف الناشئ حول هذا الاسم. الأمر الذي حمل السيد نيمتز على الإشادة بنا لما بذلناه من جهود جديّة سعياً إلى حل هذا الخلاف. وكما كررت لكم التأكيد في المرة الماضية لدى تبادلنا الآراء، فإننا حريصون على ضمان إعادة تنشيط عملية التفاوض المتوقفة.

لذا فقد سررنا جدا لتحديد موعد للاجتماع الذي عقد مؤخرا مع المبعوث الشخصي، بنيويورك في ٩ شباط/فبراير، ونحن نتطلع إلى الجولة المقبلة من المحادثات.

كما أظهر بلدي أيضا التزامه القوي بتنمية وصون علاقات حسن الجوار مع جارتنا اليونان، من خلال مشاركته في سلسلة من الاتصالات الثنائية الرفيعة المستوى مع الجمهورية الهلينية على مدى الأشهر الـ ١٦ الماضية. وما جعل إجراء هذه المحادثات ممكنا هو التغيير المرحب به في السياسة اليونانية خلال عام ٢٠٠٩ الذي أتاح استئناف هذه الاتصالات. ونحن قمنا بكل حسن نية باتباع هذه العملية المتوازنة سعيا منا إلى تيسير المفاوضات الجارية تحت رعايتكم. وبغية مواصلة تطوير التعاون المشترك بين بلدينا، والمساعدة في تنمية مناخ من حسن الجوار يفضي إلى حل الخلاف على الاسم، قدمت جمهورية مقدونيا وطرحنا مجددا بحسن نية عددا من المبادرات الهادفة إلى المساعدة في تحسين العلاقات الثنائية. ولا تزال مقدونيا تأمل في أن تعيد الجمهورية الهلينية النظر في ردها الأولي السليبي على تلك المبادرات.

كما لا يزال الأمل يحدو جمهورية مقدونيا في أن تتخلى الجمهورية الهلينية عن موقف "الخط الأحمر" "غير القابل للتفاوض" الذي رسمته لنفسها والذي تسعى بموجبه من طرف واحد إلى فرض مطالبها بـ "اسم مركب" ذي تحديد جغرافي يصلح لجميع الاستخدامات والأغراض". إن هذه المقاربة التي تنتهجها الجمهورية الهلينية لعملية الوساطة تتوخى في الواقع فرض التزام على جمهورية مقدونيا يحملها على الرضوخ بكل بساطة للمطالب "غير القابلة للتفاوض" الأحادية الجانب التي قدمتها الجمهورية الهلينية. ومع ذلك، لن يكون من الممكن التوصل إلى تسوية وحل دائم لهذا الخلاف إلا بأخذ موقف كل من الطرفين في الاعتبار، فضلا عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها احترام السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة والمساواة بينها.

وقد سعت الجمهورية الهلينية أيضا إلى فرض مطالبها على جمهورية مقدونيا من خلال اتباع استراتيجية إجراءات تهدف إلى الحد من اندماجنا الأوروبي والأورو - أطلسي. وعملاً بهذه الاستراتيجية، اعترضت الجمهورية الهلينية، في سعي منها إلى الضغط على بلدنا لقبول مطالبها باسم التفاوض، على قبول عضوية بلدي في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام ٢٠٠٨. ويشكل هذا الاعتراض حالياً موضوع دعوى مرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، نسعى فيها إلى تحقيق جملة أمور، منها استصدار إعلان بأن الجمهورية الهلينية انتهكت الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ نصا وروحا.

وفيما يتعلق بالادعاء الثاني الذي تروج له الجمهورية الهلينية، فمن غير الواضح بأي معنى يمكن أن تكون لـ "المعالم" التي تشكل جزءا من "خطة سكوبيه عام ٢٠١٤" أي

علاقة بالمفاوضات بشأن الاسم. وفي مطلق الأحوال، إن جمهورية مقدونيا ترفض تأكيد قيامها بممارسات "إضفاء طابع القدم" أو "استفزاز" في انتهاك للاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ في ما يتعلق بـ "سلسلة من المعالم" أو سوى ذلك. وهي تدحض أيضا بأشد العبارات تشويه الحقائق الذي تمارسه الجمهورية الهلينية ومفاده أن جمهورية مقدونيا "ترفض اتخاذ أي إجراءات تصحيحية" عملا بالفقرة ٣ من المادة ٧ من الاتفاق المؤقت. فالادعاء الذي تسوقه الجمهورية الهلينية يستند إلى تشويه جذري للحقائق ولمعنى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٧ من الاتفاق المؤقت.

أما من حيث الوقائع الخاصة بهذه المسألة، فهي التالية:

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تلقت وزارة الخارجية المقدونية مذكرة شفوية من مكتب الاتصال التابع للجمهورية الهلينية في سكوبيه، تزعم فيها بأن جمهورية مقدونيا انتهكت المادة ٧ من الاتفاق المؤقت في شكل "سلسلة من المعالم التي ترمز إلى شخصيات تاريخية يونانية بارزة من مقدونيا القديمة، مثل شمس فيرجينا ... استنادا [كذا] إلى تماثيل الأسود المقامة على جسر طريق 'غوتشيه ديلتشيف' في سكوبيه". وتشكل إعادة إعمار هذا الجسر جزءا من خطة "سكوبيه عام ٢٠١٤" المشار إليها في رسالة الجمهورية الهلينية.

وقامت وزارة الخارجية في جمهورية مقدونيا، انسجاما مع التزاماتها بموجب الاتفاق المؤقت، بالنظر في المسائل التي أثارها الجمهورية الهلينية، وردت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فأبلغت الجمهورية الهلينية أن الرمز الذي كان معروضا سابقا على العلم الوطني لجمهورية مقدونيا (الذي تطلق عليه الجمهورية الهلينية اسم "شمس فرجينا") قد أزيل عن التماثيل الموجودة على الجسر المذكور. وقد ورد في المذكرة الشفوية النص التالي:

"... وفقا للفقرة ٣ من المادة ٧ من الاتفاق المؤقت، واسترشادا بروح المحافظة على علاقات حسن الجوار، يسر الوزارة إبلاغ مكتب الاتصال التابع للجمهورية الهلينية أنها، بعد إجراء مزيد من التحقيقات في المسائل التي أثارت، اتخذت إجراءات تضمن أن الرمز المعروض سابقا على العلم الوطني لجمهورية مقدونيا لن يظهر على تماثيل الأسود المنحزة على جسر طريق غوتشيه ديلتشيف. وكما يعلم مكتب الاتصال التابع للجمهورية الهلينية، ففي الوقت الذي أثارت فيه هذه المسألة مع وزارة الخارجية المقدونية، وفي الوقت الذي اتخذت فيه وزارة الخارجية هذا الإجراء، كانت تماثيل الأسود على جسر طريق غوتشيه ديلتشيف لا تزال قيد البناء، وهي ما زالت على هذه الحال حتى تاريخه..."

وعليه، فإن الادعاء بأن بلدي ”يرفض اتخاذ أي إجراءات تصحيحية“ هو زعم لا أساس له البتة. ومن الخطأ أن يورد وزير الخارجية في الجمهورية الهلينية في رسالته المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى الأمم المتحدة ما مفاده أنه: اعتباراً من تاريخه، لم تكن جمهورية مقدونيا قد ردت بعد على المذكرة الشفوية للجمهورية الهلينية. كما أنه كان يشكل تشويها جذرياً للحقائق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما أُحيلت هذه المذكرة إليكم لتعميمها: فبحلول ذلك التاريخ، كان بلدي قد رد عبر مذكرة شفوية حدد فيها ”الإجراءات التصحيحية“ التي كانت الجمهورية الهلينية على علم بها.

وقد دحض الرد الوارد في المذكرة الشفوية الصادرة عن وزارة الخارجية في جمهورية مقدونيا، المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ادعاءات الجمهورية الهلينية بأن ”المعالم التي ترمز“ إلى شخصيات تاريخية من المنطقة يمكن أن تشكل خرقاً للمادة ٧ من الاتفاق المؤقت. كما دعا الجمهورية الهلينية إلى توضيح الأساس الذي يقوم عليه هذا الادعاء:

”... تكرر وزارة الخارجية تأكيد موقفها بأن المعالم الفنية لشخصيات تاريخية هامة من المنطقة كتلك المبنية على أسود جسر غوتشي ديلتشيف لا تتنافى بأي حال من الأحوال ومتطلبات الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. فالقصد من الاتفاق المؤقت ليس ولم يكن يوماً التضييق على التعبير الفني، على نحو ما تنص عليه بوضوح الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في المادة ٩. وعليه، فإن الوزارة تعرب مرة أخرى عن أملها في ألا تكون الجمهورية الهلينية ساعية إلى تقويض حرية التعبير التي يجسدها الحق في التعبير الفني في بلدينا.

وطالما أن الجمهورية الهلينية تؤكد أن التصوير الفني لشخصيات تاريخية يمكن (١) أن يبلغ حد انتهاك المادة ٧ من الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ أو (٢) أن يدخل ضمن نطاق أحكام الفقرة ٣ من المادة ٧ من الاتفاق نفسه، فإن وزارة الخارجية في جمهورية مقدونيا تكرر طلبها السابق - الذي لا يزال دون إجابة - من الجمهورية الهلينية أن توضح الأساس الذي يقوم عليه هذا التأكيد...”.

ومن غير الواضح لماذا اختارت الجمهورية الهلينية عدم إجراء حوار يفضي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار، من خلال الرد على الأسئلة المطروحة في المذكرة الشفوية للجمهورية مقدونيا. فإذا بالجمهورية الهلينية تلجأ عوض ذلك إلى تصعيد هذه المسألة من خلال توجيه رسالة إليكم قائمة على تشويه للوقائع والقانون. إنه ليؤسفني كثيراً اتباعها هذا النهج الذي يبدو مرتبطاً بالقضية المرفوعة لدى محكمة العدل الدولية.

ختاماً، أود أن أشدد أن حكومتي لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً وراسخاً بجميع التعهدات المنصوص عليها في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥، وبعملية التفاوض التي تقودها الأمم المتحدة برعايتكم في ما يتصل بحل قضية الاسم. وكلنا أمل في إمكان إحراز نجاح في إنهاء مسألة الخلاف على الاسم بسرعة. إن جمهورية مقدونيا لا تزال مستعدة وراغبة في التوصل إلى حل مقبول من الطرفين.

(توقيع) أنطونيو ميلوشوسكي
